

محضر نهائي للجلسة الثانية والعشرين بعد المائة

المعقودة في قصر الأمم ، بجنييف
يوم الثلاثاء ، ٧ نيسان / ابريل ١٩٨١ الساعة ١٠/٣٠ صباحا

الرئيس : السيد غ . بفايفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف. ا. اسراييليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ي. ف. كوستنكو	
السيد أ. ف. كوزنتسوف	
السيد ت. تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. يوهانسي	
الآنسة ن. فريري بيناباد	<u>الأرجنتين</u>
السيد ر. أ. وولكر	<u>استراليا</u>
السيد ر. ستيل	
السيد ت. فندليه	
السيد غ. بفايفر	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كلينغر	
السيد ه. مولر	
السيد و. روهير	
السيد س. داروسمان	<u>اندونيسيا</u>
السيد أ. دامانيك	
السيد ج. هادي	
السيد ف. قاسم	
السيد كاريونو	
السيد م. دبيري	<u>ايران</u>
السيد ف. س. دي مونتريمولو	<u>ايطاليا</u>
السيد ب. كابران	
السيد ا. دي جيوفاني	
السيد م. أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م. أكرم	
السيد ت. أطف	
السيد س. ا. دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دي كيروز دوارته	
السيد ا. أونكيلينكس	<u>بلجيكا</u>
السيد ج. م. نوارفاليس	

السيد أ • سوتيروف	<u>بلغاريا</u>
السيد ر • ديانوف	
السيد ك • براهوف	
السيد ساو هلانغ	<u>بورما</u>
السيد نغوى وين	
السيد أوثنان هوتون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ج • كيا لوفيتش	
السيد ت • سترويواس	
	<u>بيرو</u>
السيد م • روجيك	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ا • سيما	
السيد ل • ستافيموها	
السيد ا • صلاح بيه	<u>الجزائر</u>
السيد ا • أبا	
السيد م • معطي	
السيد ه • ثيليك	<u>الجمهورية الديمقراطية الالمانية</u>
السيد م • كولفوس	
السيد ب • بونتيفغ	
السيد م • مالتيا	<u>رومانيا</u>
السيد ت • ميليسكانو	
السيد لونجوب • نداجا	<u>زائير</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	<u>سرى لانكا</u>
السيد س • ليدغارد	<u>السويد</u>
السيد ل • نوربيرج	
السيد ب • اكهولم	
السيد ه • بسغلوند	
السيد ليانغ يوفان	<u>الصين</u>
السيد لين شن	
السيد بان جوشنغ	
السيد ج • دى بوس	<u>فرنسا</u>
السيد م • كوتور	

السيد أ.أ. غويلار	<u>فنزويلا</u>
السيد د.س. ماكفيل	<u>كندا</u>
السيد غ. سكينر	
السيد ل. سولافيللا	<u>كوبا</u>
السيدة ف. بورودوسكي جاكيفيتش	
السيد ف. كوسبينيرا	
السيد س. شيتيمي	<u>كينيا</u>
السيد غ. هونيو	
السيد ا.ا. حسن	<u>مصر</u>
السيد م.ن. فهمي	
السيد م. شرايبي	<u>المغرب</u>
السيد ا. غارسيا روبليس	<u>المكسيك</u>
السيد ز. غونزاليس ايرينرو	
السيد ك. هيلر	
السيد د.م. سامرهيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد د. اردمبيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س.أ. بولد	
السيد أ. ادينيبي	<u>نيجيريا</u>
السيد و.ا. اكينسانيا	
السيد ت.أغويي - ايرونزي	
السيد أ.ب. فينكاتسوران	<u>الهند</u>
السيد س. ساران	
السيد ا. كوميفيش	<u>هنغاريا</u>
السيد س. غيورفي	
السيد ر.ه. فاين	<u>هولندا</u>
السيد ه. واغنماكرز	
السيد أ.ي. ميربورغ	
السيد س.س. فلاوري	<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>
السيد ف. دي سيعون	
السيدة ك. كرتنبرغر	
السيد ج.ا. ميسكل	
السيد س. بيرسي	

اليابان

السيد ي • اوكاوا

السيد ر • ايشي

السيد ك • شيمادا

السيد ف • فوفوديتش

السيد ب • برانكوفيتش

يوغوسلافيا

السيد ر • جايبال

السيد ف • بيرازاتيغوى

أمين لجنة نزع السلاح والممثل

الشخصي للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس : تبدأ اللجنة اليوم النظر في البند ٥ من جدول الاعمال وهو " أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، الأسلحة الاشعاعية" .
أود قبل أن نمضي في أعمالنا العادية ، أن ألفت انتباه اللجنة الى ورقة العمل رقم ٣٦ المتعلقة بالطلب الذي قدمته اسبانيا للاشتراك في اجتماعات الافرقة العاملة المخصصة التابعة للجنة والمعنية بالأسلحة الكيميائية ، والترتيبات الدولية الفعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . ولا يختلف مشروع هذا المقرر في موضوعه عن مشروعات المقررات الاخرى التي اعتمدها اللجنة بخصوص مشاركة الدول غير الأعضاء .
وإذا لم تكن هناك ملاحظات فسأعتبر مشروع القرار معتمدا .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس : سأبلغ ممثل اسبانيا الدائم بهذا القرار .

السيد كوميفيش (هنغاريا) : السيد الرئيس ، أود أن أتحدث اليوم عن البند ٥ من جدول أعمال دورة سنة ١٩٨١ للجنة نزع السلاح ، المتعلق بمسألة انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة .

وما برح هذا الجانب من نزع السلاح يمثل مشكلة من المشكلات التي تتطلب حلا عاجلا منذ سنة ١٩٧٥ ، وهو التاريخ الذي قدم فيه الاتحاد السوفياتي اقتراحا ومشروع اتفاق دولي للسي الجمعية العامة للأمم المتحدة بغية حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل على نحو فعال .

وقد نصت الفقرة ٧٧ من الوثيقة الختامية النهائية الصادرة عن الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح على ما يلي : " وللمساعدة في منع وقوع سباق تسلح نوعي ، ولكي يمكن في نهاية المطاف استخدام المنجزات العلمية والتكنولوجية في أغراض سلمية فقط ، ينبغي اتخاذ تدابير فعالة لتلافي خطر الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل القائمة على منجزات ومبادئ علمية جديدة ولمنع ظهورها . وينبغي ان يستمر بصورة مناسبة بذل جهود تهدف الى حظر هذه الأنواع الجديدة والمنظومات الجديدة من أسلحة التدمير الشامل " .

وما انفكت اللجنة تعمل بنشاط منذ سنة ١٩٧٦ لمعالجة مسألة حظر استحداث أسلحة تدمير شامل جديدة . فجمعت كمية ضخمة من الخبرات والمواد القيمة نتيجة تبادل الآراء والمناقشات المفيدة التي دارت في اطار الاجتماعات الرسمية وغير الرسمية التي عقدت بمشاركة الخبراء . غير أنه كان على الخبراء أن يضعوا في اعتبارهم ان اللجنة لا تتألف من علميين وتقنيين أو عسكريين ، الأمر الذي حد بطبيعة الحال من التعنى العلمي التكنولوجي لمناقشاتهم .

واقترح ممثل الاتحاد السوفياتي في مستهل سنة ١٩٧٨ انشاء فريق مخصص يتكون من الخبراء الحكوميين المؤهلين للنظر في مسألة المجالات التي يحتمل أن تستحدث فيها أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل والتي يجب ادراجها في قائمة أولية بأنواع مثل هذه الأسلحة التي يتعين حظرها بموجب اتفاق عام . وقد ناقشت اللجنة كذلك هذا الاقتراح في صورة جديدة في دورة السنة الماضية أثناء النظر في هذه المسألة ، كما ناقشته في دورة هذا العام .

ولا يزال وفدى مقتنعا بأن اتباع نهج شامل حيال مسألة حظر انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل أمر ممكن عمليا وأن ذلك هو الحل الفعال للحيلولة دون ظهور مثل هذه الأسلحة، على أن يستكمل باتفاقات فردية بشأن أنواع معينة من الأسلحة • ويرى أيضا أن أفضل أسلوب لمعالجة هذه المسألة هو انشاء فريق مخصص يتكون من الخبراء الحكوميين المؤهلين •

على أنه ينبغي التسليم بأن هناك مناهج مختلفة سواء بالنسبة للجوانب التنظيمية أو لجوهر المسألة •

وقد عم وفد هنغاريا اليوم بصورة غير رسمية وثيقة عمل ستصدرها الأمانة رسميا عما قريب بجميع اللغات • ويقترح وفدى في هذه الوثيقة ان تعقد لجنة نزع السلاح اجتماعات غير رسمية بمشاركة الخبراء خلال الجزء الثاني من دورة سنة ١٩٨١ • وقد أحاط وفدى علما بأن بعض الوفود في اللجنة لا تزال متحيزة من الموافقة على انشاء فريق مخصص من الخبراء الحكوميين المؤهلين يناط به مهمة القيام بدراسة متعمقة لمسألة حظر استحداث أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل • ومع ذلك فإن وفدى يرى ان من المستصوب اتخاذ المزيد من الخطوات الملموسة — وان كانت مؤقتة — لدعم دراسة هذه المسألة كما وردت في القرار ١٤٩/٣٥ الذي اتخذته الجمعية العامة والذي طلبت فيه من لجنة نزع السلاح أن تعمل " في ضوء أولوياتها الحالية، على مواصلة المفاوضات بمساعدة خبراء حكوميين مؤهلين، بغية اعداد مشروع اتفاق شامل لحظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة، وصياغة ما يمكن من الاتفاقات بشأن أنواع بعينها من تلك الاسلحة" •

وتتضمن ورقة العمل المواضيع الرئيسية التي ينبغي تناولها في الاجتماعات غير الرسمية ولذلك لا أريد تكرارها في هذا البيان • ويقترح وفد هنغاريا بأن تتخذ لجنة نزع السلاح قرارا، أو أن تتوصل على الاقل الى تفاهم حول قيام اللجنة في دورة الصيف وحيدا خلال آخر أسبوع من شهر حزيران / يونيه ١٩٨١، بعقد اجتماعات غير رسمية بمشاركة الخبراء بشأن حظر استحداث انواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل • ويمكن تحديد عدد الاجتماعات غير الرسمية بدقة عند ما تجرى مناقشة برنامج عمل اللجنة في أوائل شهر حزيران / يونيه القادم مع الأخذ في الحسبان كذلك عدد الخبراء الذين يشتركون في الاجتماعات • وسيكون لحضور الخبراء فائدة مزدوجة على النحو التالي :

(١) ان من شأن مساهمتهم أن تدعم الدراسة الموضوعية لمسألة أسلحة التدمير الشامل الجديدة، مما سيوفر للجنة أساسا علميا يسمح لها بمعاودة النظر في المسألة برمتها، بما في ذلك امكانية العثور على ولاية للفريق المقترح انشاؤه يمكن ان تقبلها جميع الوفود •

(٢) وبعد الانتهاء من الاجتماعات غير الرسمية، يستطيع الخبراء أن يساهموا بقدر كبير في أعمال الفريق العامل المخصص المعني بالأسلحة الاشعاعية الذي سيكون حينئذ قد دخل مرحلة حرجة من مراحل أنشطته •

وسيكون من دواعي امتنان وفد بلادي أن يستمع الى وجهات نظر الوفود الاخرى بشأن هذا الاقتراح • كما يحرب عن أمه في أن توافق اللجنة على تنظيم مثل هذه الاجتماعات التي ستكون لها فائدة مزدوجة بالنسبة لأعمالنا •

السيد فلاوري (الولايات المتحدة الأمريكية): السيد الرئيس، لقد جرت العادة في هذه اللجنة على تهنئة الرئيس الجديد في كل شهر حين يتكلم وفد من الوفود لأول مرة أثناء رئاسته • واني أعتقد شخصيا ان أنسب شعور يمكن التعبير عنه في هذه المناسبة هو الشعور بالتعاطف ، ذلك أن تقلد الرئاسة هو قبل كل شيء عبء لا مفر منه وفقا لنظامنا الداخلي • ومن ثم فاني سأنتهز هذه الفرصة لأرجو لكم حظا سعيدا ، ولأتعهد لكم بتعاوننا الكامل خلال شهر نيسان / ابريل • ونظرا لمساهمتم التي اتسمت بالاخلاص والجد والحكمة في أعمال اللجنة الماضية فنحن واثقون من أنكم ستظلون بمهتكم بكفاءة وفعالية • ويسعدنا أن نعمل تحت قيادتكم أثناء الجزء الباقي من دورة سنة ١٩٨١ •

وأود كذلك أن أضيف بعض الكلمات للتعبير عن تقديرنا للطريقة التي استطاع بها الرئيس السابق الاضطلاع بالمهام الصعبة في شهرى شباط / فبراير وأذار / مارس • فقد قام السفير دي لاغورس ، بفضل لباقتة الدبلوماسية وخبرته الطويلة بتعويم سفينتنا ببراعة في خضم بحر العمل الذي كان يمتد امامنا في بداية دورة سنة ١٩٨١ ، ولما بدأ المد يرتفع قاد السفير هردير اللجنة بيد ثابتة عبر الصخور والمخاطر الجديدة ، ومكنا بذلك من احراز تقدم كبير في كل من المسائل الشكلية والموضوعية • ولكل منهما أن يشعر بالارتياح لانه اجتاز بنجاح أصعب اختبار يمكن أن تفرضه اللجنة مما يضي الميز من الجريق على صيتهما الذائع •

واسمحوا لي منذ البداية أن أقول اني لا أعترم اليوم الاعلان عن أية سياسات جديدة للولايات المتحدة تتعلق بالمسائل التي تتناولها لجنة نزع السلاح • أما استعراض سياسة الولايات المتحدة الذي تقوم به حكومتنا الآن ، والذي أشرت اليه في الكلمة القصيرة التي ألقيتها في ١٢ شباط / فبراير فهو استعراض مسهب وواسع النطاق ، يتناول كل جوانب مسألة تحديد الأسلحة وما يتصل بها من سياسات الأمن الوطني والشؤون الخارجية • ونظرا لأهمية هذه القضايا وتعقيدها فان الاستعراض سيستغرق بعض الوقت • وليس بوسعنا الآن التكهن بتاريخ انتهائه • وليس معنى ذلك اطلاقا أن الولايات المتحدة لن تتمكن اثناء ذلك من المساهمة في أعمال اللجنة • وأنا واثق من أننا اثبتنا ذلك من خلال النشاط الذي قمنا به حتى الآن في هذه الدورة • وسنستمر كلما أمكن ذلك في المساهمة في تعزيز أعمال اللجنة مساهمة نشطة وكاملة •

واني أتكلم اليوم لأبلغ وجهات نظر وفدى بشأن المسألة الحيوية التي يمثلها توازن القوة العسكرية وعلاقتها بتحديد الأسلحة ، ولا سيما تحديد الأسلحة النووية ، ولزالة بعض الانطباعات الخاطئة التي يحتل أن يكون قد تركها بعض الممثلين الذين تحدثوا عن هذه المسألة خلال الجلسات الماضية • وقد استمعنا كذلك الى تبادل الآراء الحاد الذي جرى في هذا المحفل حول موضوع مذهب الردع ، أو بشأن المنازل التي تحرسها الكلاب وأجراس الانذار بالسرقة وهي صورة أخذت ، فيما يبدو ، بمجامع السامعين في اللجنة • وأريد أن أتناول هذا الموضوع كذلك • ونظرا لما قيل عن المخاطر التي ينطوى عليها الاعتماد على توازن القوة النووية لصيانة السلم ، فسأكون أول من يقر بأن العالم سيتنفس الصعداء لو لم توجد أسلحة نووية ، حتى وان لازمتنا المخاطر الناجمة عن الأسلحة التقليدية ، وهي مخاطر رهيبية في حد ذاتها • ومع ذلك فالأسلحة النووية موجودة • والى أن يتسنى لنا أن نتوصل وأن نتفق على الوسائل الأكيدة الكفيلة بازالتها ، دون تحريض من أية دولة من الدول أو أية مجموعة من الدول للخطر ، فانها ستظل حقيقة من حقائق الواقع وينبغي ان يظل الردع النووي العنصر الاساسي في الحفاظ على الاستقرار والسلم •

ولنا أن نتساءل ما هي الحلول البديلة لذلك ؟ فمن ضمن الحلول التي اقترحت من وقت لآخر الحل الذي يقضي بنزع السلاح من جانب واحد . فإذا كان على الولايات المتحدة وحدها أن تقوم بنزع السلاح فمن المحتمل جداً أن يترتب على ذلك اخلال كبير بالتوازن العسكـرى . وسيكون علينا ان نتساءل عن سيستفيد من هذه العملية ؟ وأود أن استرعي انتباهكم، في هذا الصدد ، الى بعض الملاحظات التي أبدتها اللواء أوس . ميلوفيدوف ، الأستاذ في أكاديمية لينين العسكرية في مقالة صدرت أخيراً عن الفكر العسكـرى السوفياتي . فقد قال :

" ان الاتحاد السوفياتي لا يستطيع أن يقوم بتدمير أسلحته النووية من جانب واحد ، ولا يحق له في الواقع أن يفعل ذلك لأنه مسؤول عن السلم والتقدم أمام كافة شعوب العالم . ويرفض الماركسيون اللينينيون رفضاً باتاً تأكيدات بعض أصحاب النظريات البورجوازيين الذين يرون ان الحرب التي تستخدم فيها القذائف النووية غير عادلة من أي وجهة من وجهات النظر " .

وتتناقض هذه الآراء حول نزع السلاح النووي من جانب واحد وحول الدور الذي تلعبه الأسلحة النووية في التفكير العسكـرى السوفياتي تناقضاً كبيراً مع بعض الملاحظات التي تم ابدائها بشأن هذه المواضيع هنا في هذا المحفل . كما تساهم في تقوية شكوكنا الكبيرة حول صوابية نزع السلاح من جانب واحد .

وإذا استبعدنا نزع السلاح من جانب واحد ، فما الذي حدث بالنسبة لتقييد الأسلحة النووية من جانب واحد ؟ فلقد جربنا ذلك ولكن النتائج لم تكن مشجعة . وكانت الولايات المتحدة في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية الدولة الكبرى الوحيدة التي تملك السلاح النووي . وقد ساعد تفوقها النووي في تحقيق الاستقرار والسلم لمدة طويلة . ولما توصل الاتحاد السوفياتي فيما بعد الى تحقيق تكافؤ نسبي من خلال تطوير ترسانته النووية ، قررت الولايات المتحدة ، من أجل استقرار السلم على الأمد الطويل ، بأن عليها ألا تحاول الحفاظ على تفوقها وكنا نأمل في أن تقنع عملية التقييد هذه الاتحاد السوفياتي بأن يحذوا حذونا . ولكن خاب ظننا . وحين قمنا بالحد من بعض البرامج الهامة للتسلح بل وألغيناها ، كان الاتحاد السوفياتي يواصل دعم قوته في جميع المجالات .

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

— لقد واصل الاتحاد السوفياتي دعم قواته البرية والجوية في أوروبا . وزاد عدد القوات العسكـرى السوفياتية في غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة بحوالي مليون شخص . وأضيفت حوالي ٢٥ فرقة الى القوات البرية السوفياتية . كما زادت قدرة النيران والقدرة العسكـرية في كافة الفرق . وفي نفس الوقت استبدلت الدبابات في عدد كبير من الفرق السوفياتية المرابطة في أوروبا الشرقية وفي المنطقة الغربية من الاتحاد السوفياتي بدبابات جديدة ، وحديثة ومطورة . وقد حدث ذلك أكثر من مرة في معظم الحالات . وأضيفت ١٤٠٠ طائرة الى قائمة سلاح الطيران السوفياتي . على الجبهات الأمامية . وتخصص معظم هذه الطائرات الجديدة لمهام الضرب في العمق وبالتالي يدخل جزء أكبر من أوروبا الغربية في مدى الطيران التعبوي السوفياتي ؛

وقام الاتحاد السوفياتي كذلك بوزع قاذفات القنابل " باكفاير " التي تحمّل كميات من الأسلحة أكبر من قاذفات القنابل القديمة ، ويمكنها أن تصل بفعل مداها الأبعد ، الى جميع بلدان أوروبا الغربية ، وبعض الممرات البحرية الحيوية بل قد تصل حتى الى أراضي الولايات المتحدة في القارة الأمريكية ؛

واتسعت قدرات البحرية السوفياتية على نحو سريع على الصعيد العالمي . فقد تم انشاء سفن بحرية جديدة خلال السنوات الأخيرة ووزعها بسرعة لم يسبق لها مثيل ؛

وما انفك الاتحاد السوفياتي يزيد من قوات اطلاق القذائف النووية في أوروبا . وشرع منذ سنوات قليلة في نشر القذائف النووية اس . اس - ٢٠ المتوسطة المدى فوزع في العام الماضي فقط ما يناهز ٨٠ قاذفة من نوع اس . اس - ٢٠ وتتفوق هذه القذائف على القذائف السابقة من حيث النوعية ، اذ تتميز بالحركة ، وبمدى أوسع كما أنها تحمل ثلاثة رؤوس حربية دقيقة بدلا من رأس حربي واحد ؛

وتضاعف عدد الناقلات النووية الاستراتيجية السوفياتية أكثر من خمس مرات في غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة . كما تضاعف عدد الأسلحة التي يمكن لهذه الناقلات حملها ١١ مرة في خلال السنوات الأخيرة ، ويرجع ذلك أساسا الى وزع ثلاث منظومات جديدة من القذائف التسيارية العابرة للقارات .

ومن البديهي أن تمويل كل هذه البرامج ، بالإضافة الى برامج أخرى لم أشر اليها ادى الى زيادة كبيرة في الميزانية العسكرية السوفياتية . ويتمثل الفرق في الأهمية التي أولاها الاتحاد السوفياتي للجهود العسكرية والأهمية التي أولتها لها الولايات المتحدة خلال العقد الأخير في أن تكاليف الأنشطة العسكرية السوفياتية تزيد بالدولارات بحوالي ٤٠ في المائة على التكاليف التي تحملتها الولايات المتحدة . وأنفق الاتحاد السوفياتي في هذا المجال حوالي ٥٠ في المائة أكثر مما أنفقته الولايات المتحدة سنة ١٩٨٠ .

ومن المؤكد أن من أطلع منكم على التقارير التي أصدرتها الصحافة الغربية منذ أواخر سنة ١٩٧٩ يعلم أن منظمة حلف شمال الأطلسي لم تقرر الخطط المتعلقة برد فعلها العسكري ازاء هذا الوضع وتعلن عنها الا بعد أن أصبح جليا أنه ليس هناك أية حلول أخرى بديلة للحفاظ على التوازن الذي يصون السلم . بل ان من المتوقع اليوم ، وبعد مرور أكثر من سنة على ذلك ، ألا يتم تحقيق البرامج التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي لدعم مركزها النووي في أوروبا الا بعد مرور عدة سنوات . ومن ثم فحين يحاول الاتحاد السوفياتي ناظرا الى الماضي تبرير دعم قوته العسكرية استنادا الى رد الفعل الدفاعي الضروري من جانب أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي ، فان ذلك تبرير أجوف ولا يصدق . والخطط التي وضعتها منظمة حلف شمال الأطلسي ليست سوى رد فعل لزيادة القوة السوفياتية التي تحققت بالفعل الى حد كبير . ونذكر على سبيل المثال التطور الذي أشرت اليه سابقا ، ووزع ما يرمو على ١٨٠ قذيفة من القذائف اس . اس - ٢٠ ذات الرؤوس النووية والتي يمكن أن يصل معظمها الى هذه القاعدة ذاتها في ظرف دقائق معدودة . وليس لدى منظمة حلف شمال الأطلسي منظومات مماثلة تقابل المنظومة البرية من القذائف النووية التحوية الطويلة المدى التي يملكها الاتحاد السوفياتي . ولماذا لا يرحب الاتحاد السوفياتي بتجميد الوضع فيما يخص

الأسلحة النووية التعبوية وتركه على ما هو عليه الآن ، وفقا للاقتراح الذي قدمه الرئيس بريجنيف ؟ وعلى النقيض من ذلك ، فان الاقتراح الذي قدمته الولايات المتحدة ، باسم منظمة حلف شمال الأطلسي لا جراه مفاوضات حول الحد من الأسلحة النووية التعبوية الطويلة المدى ذات القاعدة البرية قبل أن تقوم البلدان الغربية بوزعها ، يمثل نهجا عادلا تماما لكي يعمل كل من الطرفين على إيقاف حشد المزيد من أسلحته النووية •

وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أنه رغم ما تستند اليه قرارات منظمة حلف شمال الأطلسي من أسباب تقيدها الوثائق بوضوح ، فقد أكد ممثل الاتحاد السوفياتي الموقر في بيانته الذي ألقاه في جلسة ٢٦ آذار / مارس بأن التدابير التي إتخذها بلده بشأن أوروبا ، شأنها في ذلك شأن جميع التدابير التي إتخذها لدعم قوته العسكرية الهجومية ، لم تكن سوى ردود فعل دفاعية ازاء التدابير التي إتخذتها البلدان الأخرى • ولكنني أريد أن أعرب المعنى الذي كان يقصده حين قال مثلا أن الاتحاد السوفياتي يطك بلاشك عددا كبيرا من الدبابات الا أن منظمة حلف شمال الأطلسي تملك كمية كبيرة من الأسلحة المضادة للدبابات • لعله كان يريد منّا أن نفهم من ذلك أن الاتحاد السوفياتي اضطر الى صنع جميع هذه الدبابات ووزعها للدفاع عن نفسه ضد جميع هذه الأسلحة المضادة للدبابات •

لقد استمعنا أثناء مداولاتنا هنا الكثير عن آثار التوتر الدولي السيئة على جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح كما لو كان التوتر الدولي وراء تسأل عن تفشيه جميع الدول ذات الاهمية العسكرية بصورة متساوية • ولكن للمرء أن يتسأل ، هل كان التوتر الدولي سيرتفع الى هذا الحد لو لم تحدث زيادة القوة العسكرية السوفياتية التي ألمحت اليها ، أو لو كانت قد حدثت بصورة أكثر اعتدالا ؟ أو لو لم يحدث غزو أفغانستان وقهره ؟ أو لو لم تعمل القوات التي تساندها وتحركها موسكو في مناطق أخرى من العالم على الحيلولة دون تحقيق تطلعات الشعوب الحرة الى تقريب المصير السياسي والاستقلال الحقيقي ؟ ولا يمكننا ان نتجاهل ما قد يترتب على هذه الحوادث من آثار على مستقبل الحد من الأسلحة • وكما قال السيد فاينبرغر وزير الدفاع في الولايات المتحدة أول أمس يوم ٥ نيسان / ابريل في لندن ، فان تدخل الاتحاد السوفياتي في بولندا من شأنه أن يؤثر على موقفنا ازاء قضايا مثل عقد مؤتمرات قمة أخرى أو اجراء المزيد من المحادثات بشأن الحد من الأسلحة •

وأود أن ألفت الأنظار ، طالما نحن بصدد الحديث عن الدعم العسكري وأسباب التوتر الى عنصر آخر من عناصر اندام التناسق بين التكتلين العسكريين الرئيسيين ، لم نعره اهتماما كبيرا خلال مناقشاتنا • فقد اجمعنا عدد كبير من المندوبين باقتياسات من صحيفة " انترناشونال هيرالد تريبيون " أو من صحف امريكية أخرى تتعلق بالبرامج العسكرية قيد النظر - أو حتى ببرامج نادى بها بعض الافراد لاغير - سواء في الولايات المتحدة أو في منظمة حلف شمال الأطلسي • وعلى النقيض من ذلك ، فان وسائل اعلام الاتحاد السوفياتي أو البيانات التي صرح بها القادة السياسيون لم تخبرنا بأى شيء عن التخطيط العسكري السوفياتي قبل الشروع في وزع القذائف والطائرات ، والسفن أو اتخاذ أية تدابير أخرى • ونحن الامريكيون نعتز اعترازا كبيرا بصحافتنا الحرة ، وأتمنى أن يقدر زملائي هنا هذه الفرصة الفريدة من نوعها التي تسمح لهم بتتبع المداولات التي تجرى داخل امتنا وتلقى الضوء على المسببات التي تحدث وبنّا الى اتباع برامج عسكرية معينة أو التحلي عنها • فاذا

ما جاء اليوم الذي يمكننا فيه الاطلاع على مناقشات مفتوحة مماثلة في صحيفة " برافدا " أو ازيستيا " فسوف يتحسن جو الثقة تحسنا ملحوظا .

واسمحوا لي الآن أن أعود الى مسألة ما اذا كان الردع النووي يخدم مصلحة السلم والأمن العالميين . ففي الوضع الدولي الراهن لا توجد أية حلول بديلة مناسبة . ولكن ليس معنى ذلك أن الردع سيكون بالضرورة هو الحل الوحيد الدائم . وسباق التسليح لا يخدم مصلحتنا ولا مصلحة المجتمع السوفياتي . وقد قامت الولايات المتحدة ، بالاشتراك مع حلفائها ببذل جهود كبيرة للتوصل الى حلول متفاوض عليها بشأن حشد الأسلحة على نحو خطر ومؤسف . وقد أشرت سابقا الى عرض الولايات المتحدة التفاوض على وضع حدود قابلة للتحقق ومتساوية للقوات النووية التعبوية الطويلة المدى ذات القاعدة البرية .

أما فيما يتعلق بالأسلحة النووية الاستراتيجية ، فقد كانت الولايات المتحدة موضع انتقاد شديد في هذا المحفل لانها لم تصدق على اتفاق الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية . والكل يعلم أن هذا الوضع نشأ عن عدة عوامل ، أهمها غزو الاتحاد السوفياتي لأفغانستان عن عمد وهو عمل أثار الريبة حول استعداد الاتحاد السوفياتي الالتزام بقواعد السلوك الدولي والالتزامات التي تعهد بها في الاتفاقات الدولية . أما الولايات المتحدة فتقوم من جانبها باستعراض سياساتها الخاصة بالأمن والحد من الأسلحة ولم تكف في نفس الوقت عن التصرف بصورة معتدلة ومسؤولة ، مدركة لالتزامها ازاء السلم والاستقرار . وأود أن أستشهد في هذا الصدد بتصريح للناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية في الولايات المتحدة في ٣ آذار/ مارس من هذه السنة ، قال فيه :

" اننا لن نتخذ أثناء استعراضنا لسياستنا المتعلقة بمحادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية أي تدابير من شأنها أن تخل بالاتفاقات الموجودة . طالما اتبع الاتحاد السوفياتي نفس القدر من الاعتدال " .

ان الولايات المتحدة ليست مستعدة ، كما أوضح نظام الحكم الجديد ، للاتفاق على تجميد وضع يتسم باختلال في التوازن لصالح الاتحاد السوفياتي . وهي في نفس الوقت ما زالت تتمنى مواصلة عملية من عمليات " سولت " من شأنها أن تتمخض عن تخفيضات هامة في مجال الأسلحة النووية . ورد الرئيس ريغان ، في مقابلة أجراها معه وولتر كرونكايت في ٣ آذار/ مارس على سؤال يتعلق بشروط عقد مؤتمر قمة ، فقال مشيرا الى الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية :

" قلت انني مستعد أن أجلس معهم (قادة الاتحاد السوفياتي) للتفاوض على الحد من الأسلحة النووية الاستراتيجية من أجل تخفيض عبء الخطر الموجود في عالمنا اليوم " . واستطرد قائلا :

" وحتى الآن ، سعى الرهماء السابقون بما في ذلك سلفي الى الوصول بالمفاوضات الى مستوى التخفيضات الفعلية غير أن السوفيات رفضوا مناقشة ذلك " .

واختتم قائلا ان الولايات المتحدة لا بد وأن تعرف ما اذا كان الاتحاد السوفياتي مستعدا للانضمام الى هذا النهج . وقد تحدث الوزير فاينبرغر كذلك عن عملية سولت في مقابلة أجراها معه التلفزيون في ٢٩ آذار/ مارس ، فقال :

" ان محاولة الوصول الى الحد من الأسلحة الاستراتيجية على نحو فعال هي محاولة قيمة وحيوية الى حد بعيد ، ونحن مستعدون تماما للقيام بهذه المحاولة بشرط ألا يثبت لنا السوفيات بسلوكهم أنه لا فائدة اطلاقا من القيام بها " .
وهكذا فقد حددنا بوضوح نهج الولايات المتحدة فيما يخص الحد من الأسلحة الاستراتيجية .

لقد كانت المناقشات التي دارت في اللجنة بشأن مذهب الردع وما يتصل به من مسائل أخرى . سواء في الجلسات العامة أو في الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت أثناء هذه الدورة ، مناقشات جديدة ومفيدة لعملنا . وقلت منذ أكثر من سنة ، عندما أخذت مقعدى لأول مرة بصفتي ممثل الولايات المتحدة لدى هذا الجهاز الدولي الهام ، أنني سأبذل قصارى جهدى لتقديم شرح دقيق لموقف حكومتى الى أعضاء اللجنة الآخرين . وسواء اتفقنا أو لم نتفق فإني تعهدت بأن أبلغ آراء البلدان الأخرى الى حكومتى بكل أمانة وبهذه الروح أطلب منكم أن تفكروا ملياً في الكلمة التي ألقيتها اليوم باعتبارها عرضاً صريحاً وجاداً لوجهات نظر الولايات المتحدة حول الموضوع الحيوى الذى يمثلته ترابطات المناخ الدولي ، والتوازن العسكرى وخفض الأسلحة النووية .

السيد فرونتيش (يوغوسلافيا) : السيد الرئيس ، اننا نعتبر العمل الذى اضطلع به حتى الآن الفريق العامل المعنى بالأسلحة الاشعاعية عملاً كثيفاً ، والمفاوضات التي تجرى حالياً بناءً على وسليمة الاتجاه . وأملنا أن نتوصل بأسرع ما يمكن الى وضع نص محدد للصك الدولي الذى سيتيح لنا حظر تلك الأسلحة الخطرة . ولا شك في أن اقرار اتفاقية دولية بشأن الأسلحة الاشعاعية سيعطي مزيداً من الزخم لاتخاذ تدابير ملموسة أخرى لنزع السلاح ولا سيما السلاح النووى ، وسيشجع على اجراء المزيد من المفاوضات في داخل هذه اللجنة التي تعتبر المفاوضات أهم واجباتها .

وأود أن أشير في كلمتي الى مشكلتين أعتبرهما أساسيتين . ولأعني بذلك أن القضايا الأخرى ليست على القدر ذاته من الأهمية ولكن سبق ان عبر وفدنا وسيعبر عن مواقفه حيالها في اطار مفاوضات الفريق العامل .

ولا شك في أن أهم المشاكل التي تعترض تقدم العمل من أجل الاتفاقية هي مشكلة تعريف الأسلحة الاشعاعية . وكما هو معروف ، قدم وفدى مشروعاً بالتعريف الى اللجنة للنظر فيه ، وأود أن أغتم هذه الفرصة لأعرض عدة ملاحظات تتعلق بمفهومنا الأساسى فيما يختص بهذه المسألة .

يجب أن يشمل تعريف الأسلحة الاشعاعية الخصائص الأساسية لهذا النوع من أسلحة التدمير الشامل ، كما يجب أن يفرق بين هذه الأسلحة وأنواع الأسلحة الأخرى ذات الخصائص المماثلة . ونرى انه في الامكان صوغ تعريف واضح يصف الأسلحة الاشعاعية ويقتصر على هذه الأسلحة بالتحديد . ولكن هناك حقيقة واقعة ألا وهي أن الاسلحة الاشعاعية غير معروفة من حيث الشكل الحقيقي والتشغيلي والمادى . وهذا ما جعلنا نركز في التعريف الذى وضعناه على الخصائص النوعية للأسلحة الاشعاعية . فالوقائع العلمية العديدة تؤكد بما لا يدع مجالاً للجدل أن الخصيصة الأساسية للأسلحة الاشعاعية هي أنها تصيب الكائنات الحية بفعل اشعاعها المؤيّن . ويمكننا أن نهمل أشكال الطاقة الأخرى التي تطلقها هذه الأسلحة . وعندما نقول ان الاسلحة الاشعاعية توقع الاصابة بفعل اشعاعها المؤيّن فاننا نعتبر هذا الاشعاع قد تكون في أثناء عملية تحليل اشعاعي طبيعي ، وان محتوى الاشعاع بمعناه الفيزيائي قابل للتغيير في حين تظل سمات التأين مستمرة .

وتختلف هذه الأسلحة عن الأسلحة النووية ، فالأسلحة النووية تطلق كميات كبيرة من أشكال الطاقة الأخرى أيضا ، مثل الطاقة الميكانيكية ، والطاقة الحرارية والضوء المرئي ، أما الأسلحة الإشعاعية فتصيب الكائنات الحية عن طريق اشعاعها المؤيّن منذ بداية استعمالها كأسلحة الى نهايته . وفور ما يبدأ مفعول الأسلحة الإشعاعية لا يمكن إيقاف عملية التحلل الإشعاعي أو التعجيل بها . ويتحول خطر التعرض المهني عند الاستخدام السلمي للمادة المشعة ، وهو خطر مقبول ويمكن السيطرة عليه الى تعرض الشرائح العريضة من السكان الى خطر لا يمكن السيطرة عليه مع ما يترتب على ذلك من آثار عديدة عند استخدامها كسلاح . وبناء على الاسباب سالفة الذكر نعتقد أن التعريف المقبول أكثر من غيره هو الذي يربط الخصيصة الأساسية للأسلحة الإشعاعية بالاشعاع المؤيّن ، والذي لا يعني ضمنا اضافة الشرعية على الأسلحة النووية بصورة مباشرة أو غير مباشرة .

واسمحوا لي أن انتقل الى مشكلتين أخريين على قدر كبير من الأهمية ينبغي أن تركز لهما اتفاقية الأسلحة الإشعاعية اهتماما خاصا . وأعني بهما على الترتيب : التطبيقات السلمية للطاقة النووية والنظائر المشعة . لقد بلغت حتى الآن البحوث والمنجزات في هذا الميدان مستوى تحسد عليه ، وأسفرت تطبيقات الطاقة النووية في الأغراض السلمية عن امكانيات كبيرة ، لا في مجال حل مشاكل الطاقة فحسب بل أيضا في مجال التنمية في جميع أنحاء العالم ولاسيما في البلدان النامية . وهذه المسألة تحتاج الى وضع ضوابط لها في اطار شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية بطريقة تسمح باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية والانمائية حقا ، لا لفناء الجنس البشري . ولطالما قالت البلدان غير المنحازة والبلدان النامية أن ذلك أمر لا بد منه للاقترب بكل جزأة من تسوية الأوضاع الاقتصادية والسياسية في العالم على أساس الانصاف والتساوي في السيادة والعدل بغية خلق أمثل الظروف لاستخدام الموارد المتاحة في تحقيق مزيد من التنمية للجميع ، وخاصة في التعجيل بتنمية البلدان النامية . وهنا سينفرد بدور خاص اقرار وتنفيذ مقررات الامم المتحدة التي تشجع على اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد . كما ان للطاقة النووية دورا على درجة كبيرة من الأهمية في هذه العملية ، فهي تطرح مسألة وضع صكوك دولية تولى اهتماما مماثلا لهذه المشكلة وتقدم حولا ملائمة لها . وينبغي ان تكون الاتفاقية بشأن الأسلحة الإشعاعية التي نحاول الاتفاق عليها من ضمن هذه الصكوك على كل حال .

ويرى الوفد اليوغوسلافي ان الاتفاقية التي نحاول اعدادها يجب ان توفر الظروف للاستعمال الحر لكل الامكانات المحتملة للطاقة النووية في الأغراض الانمائية على أساس عدم التمييز ومع المزاواة الكاملة لمصالح الجميع . ولقد أولى الاجتماع الوزاري لبلدان عدم الانحياز ، الذي عقد مؤخرا في نيودلهي ، اهتماما خاصا لهذه المشاكل ضمن جملة أمور . وفي هذا الصدد احتوت الوثيقة الختامية لبلدان عدم الانحياز العبارة التالية :

" وشدت بصفة خاصة على حق كل دولة في وضع برامجها النووية السلمية وفقا لأولوياتها ومتطلباتها ، وكذلك ضرورة حصولها بحرية وبلا تمييز على المواد النووية والتكنولوجيا للأغراض السلمية " .

وفي هذا السياق ، نرى أن الاتفاقية التي نحاول اعدادها يجب ان تعبر عن تطلعات جميع البلدان وحاجاتها ، وخاصة البلدان النامية ، وذلك باحترام حقها غير القابل للتصرف فيه ، في التنمية والرخاء عن طريق استعمال المنجزات العلمية المعاصرة على أساس تعاون منصف ومتبادل بين البلدان الحائزة للمعرفة التقنية والتكنولوجيا والبلدان غير الحائزة لهما والمحتاجة اليهما بشدة .

السيد ماليتا (رومانيا) (ترجمة عن الفرنسية) : يسعدني ان أحييكم بصفتم رئيس اللجنة لشهر نيسان / ابريل • وأعبر عن يقيني بأن هذا الشهر سيسفر عن نتائج وفيرة بفضل ماتحلون به من صفات الكفاءة والصبر والكياسة ، التي تشكلت عبر تمرسكم الطويل بالمهام العسيرة المظروحة أمامنا ، وكذلك بفضل براعتكم في التوفيق بين الجزء الرسمي من أعمالنا والمناقشات غير الرسمية التي تتسم بالصراحة والتعمق •

وأسمحوا لي أن أهنيء أيضا الرئيس السابق الدكتور هيرد ر على الطريقة الممتازة التي أدى بها واجبه الرئاسي وسجل بها تقدما ملموسا •

ان مناقشة بند جدول أعمال اللجنة المتعلق بالانواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة تدعونا الى ابداء الملاحظات التالية :

لا يجوز القول ان أسلحة التدمير الشامل ليست بالفئة المحددة تحديدا جيدا • فهي من زاوية آثارها تتعدى اطار النزاع العسكري والحرب ، ومن زاوية قدرتها الهائلة على التدمير لا تفرق بين المحاربين والاشخاص المدنيين • وهي في المحصلة الأخيرة تصطبغ بسمة الخطر على الجنس البشري • انها أسلحة لا ملاذ منها ، ولما كان الرد الوحيد عليها هو استخدام النوع ذاته من تلك الأسلحة فسوف تتضاعف بالتالي عمليات التدمير حتى درجة الافناء العام •

وما من أحد الا وشعر بالاشمئزاز من العذلة والفضاعة اللتين تنطوى عليهما تلك الأسلحة • فلم نسمع ان شخصية من شخصيات الحياة العامة دافعت عن شرعتها • ومحال ان نجد رجلا سياسيا أو عسكريا يعلن صراحة ان هذه الأسلحة من الوسائط المسموح باستخدامها في أغراض سياسية وعسكرية • وانما ينحصر الجدل حول وجودها في ان أسلحة التدمير الشامل تمتلئك لا لاستخدامها وانما لتثبيط عزم الآخرين على استخدامها • وسنعود الى هذا الجدل في كرة أخرى لأنه مسؤولية تقع على عاتق أولئك الذين يجب عليهم — مثل لجنتنا — التوصل الى صيغ مرضية يولي الاعتبار فيها الى ظروف الأمن وضرورة حظر تلك الأسلحة — وان لم يفلحوا في ذلك حتى الآن • ولكن المهم ان الآراء توافقت على الصعيد الدولي حول ضرورة مواصلة عملية تحريم أسلحة التدمير الشامل •

وهناك أدلة واضحة جدا على أن هذه العملية ليست مستصوبة فحسب بل وممكنة أيضا • ففي أكبر صراع عسكري — الحرب العالمية الثانية — لم تستخدم الأسلحة الكيميائية • وقد حظرت مؤخرا احدى الاتفاقيات استحداث وصنع وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية • ووقعت عليها ١٢٤ دولة ، وصادقت عليها ٨١ دولة • ولقد كلفت الجمعية العامة لجنتنا رسميا بوضع اتفاقيات تهدف الى الغاء وحظر الأسلحة النووية والكيميائية والاشعاعية • وهذا يثبت بطريقة ما وجود المقدمات المنطقية لمزاولة نشاط مثمر • ولا يمكن من جهة أخرى الشك في المساندة الايجابية التي يقدمها الرأي العام الذي طالما أعرب عنها ضد تلوث المحيط البيئي ، والذي لن يرضن بالتعبير عن وجهة نظره اذا كان الأمر يتعلق بمسألة على قدر كبير من الأهمية ، ألا وهي البقاء على قيد الحياة •

اننا لم نفلح حتى الآن في ايجاد حل لمشاكل أسلحة التدمير الشامل مثل الأسلحة النووية والكيميائية والاشعاعية ، بل رأينا امكانية ملموسة في صنع انواع أخرى منها • ويضر الوفد الروماني على استرعاء الانتباه الى التضارب والتناقض والفرق الشاسع بين معدل تقدم مفاوضات نزع السلاح ومعدل تسخير العلم لتحسين الأسلحة القائمة وابتكار أسلحة أخرى •

ان تركيز قوى الابداع العلمي على الأغراض العسكرية (أكثر من ٥٠ في المائة من نفقات البحث تتركز للتسلح ، و ٤٠ في المائة من رجال العلم قد جندوا لهذا الوجهة ذاتها) أسفر عن ارتفاع الاستنزاف المعنوي لمنظومات الاسلحة الى درجة قد تصبح معها مفاوضاتنا عاجزة عن اللحاق بالركب كما ان المشاكل الناتجة عن الأسلحة الجديدة ستزيد تعقيدا فتظهر بالتالي عراقيل جديدة فسي سبيل حظر ومراقبة منوعة حديثة من الاسلحة .

ولا أدل على صحة ارتفاع معدلات تقدم العلم والتكنولوجيا المعاصرين من ثورة الالكترونيات الدقيقة . فقد زادت سرعات العمل ، وانخفضت الأبعاد والتكاليف بنسب تتراوح بين ١٠٠٠ و ١٠٠٠٠٠٠ مرة في خلال العشرين سنة الماضية . ولم يسبق ادخال تحسينات بمثل هذا المعدل على أداة أو آلة صنعها الانسان . وستكون النتيجة المباشرة هي تحسين دقة الصواريخ وامكانية تشغيلها . ولكن الأخطر من ذلك ان عملية التحسين الواسعة لا تعمل الا على زيادة امكانية استخدام الأسلحة النووية وجميع أسلحة التدمير الشامل التي تعتبر ربما بعد يوم من أدوات الحرب لا من أدوات الردع .

وأود أن أبدأ الآن بعض الملاحظات على العلاقة الموجودة بين معدل عمل مختبرات البحوث الانمائية في مجال الأسلحة ، وبين مفاوضاتنا بالنسبة للأسلحة النووية فان الوفد الروماني من الوفود التي طلبت ان تستهل اللجنة نشاطا منظما بشأن هذا الموضوع ولو في شكل مشاورات غير رسمية . ونود بالتالي ان نعرب عن ارتياحنا لهذا تلك المشاورات . كما اننا نود أن نستري الانتباه الى ان اجراء المشاورات غير الرسمية لا يمثل غاية في حد ذاته . فالهدف الذي نرى ضرورة بلوغه يتمثل في أن نواصل عملنا بحيث تشكل الأنشطة التي تم الاضطلاع بها خطوة الى الامام صوب سد مفاوضات ملموسة بغية اعداد اتفاقات على نوع السلاح النووي . ونحن نؤيد بالتالي الاقتراحات التي قدمها وفد البرازيل ووفد الهند في هذا السياق . واذا لم يتم التوصل الى هذا الهدف فان الجهود الحميدة التي تبذل في المشاورات غير الرسمية ستعوزها الغاية العملية .

ويرى الوفد الروماني انه انطلاقا من نصيب الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح يجب اعداد المبادئ التي ستحكم مفاوضات نزع السلاح النووي وتحديد التدابير الملموسة التي سيتم التفاوض عليها داخل اللجنة . كما اننا نرى في انشاء فريق تفاوضي مخصص ، أو أي هيكل فرعي آخر له هذه الولاية ، في الجزء الثاني من دورة هذه اللجنة ، الاستمرار المنطقي الضروري للأنشطة المزاولة حتى الآن .

وان حظر الاسلحة الكيميائية موضع سبق وأن أتاحت الفرصة لوفدنا لكي يشرح موقفه ووجهات نظره حياله . ونود ، وقد وصلنا الى هذه المرحلة من أعمالنا ، أن نعرض على اللجنة الملاحظات التالية :

أولا ، يرى الوفد الروماني ان المفاوضات الرامية الى حظر الاسلحة الكيميائية قد بلغت مرحلة دقيقة يجب ان نعيها جميعا . وواضح انه بعد ١٠ سنوات من المفاوضات لم نتكمن بعد من البدء في صياغة نص لسك دولي في هذا الصدد ، وقد يكون هذا السبب هو الذي قد يدفع بعض الدول في الأوضاع الدولية الراهنة الى اعتماد مقررات بتطوير ترسانات الاسلحة الكيميائية التي لديها ثم ان عجز اللجنة عن تحريم الاسلحة الكيميائية لن يعتبر بالتالي مجرد اخفاق في سلسلة جهود دامت أمدا طويلا بل سيعتبر دافعا حقيقيا من شأنه أن يطلق العنان لسباق التسليح في مجال خطير من مجالات أسلحة التدمير الشامل .

أما الاعتبار الثاني ، فيتعلق بالأعمال التحضيرية ذات الطابع التقني التي اشترك بعض الخبراء فيها داخل هذه اللجنة • ان وفدنا يقدر نفع هذه الاجراءات فقد أتاحت لنا التعرف على مسائل هامة معقدة تتعلق بحظر الأسلحة الكيميائية • وأصبح لزاما علينا الآن الشروع في مفاوضات من أجل حل هذه المشاكل • وفي ضوء ماسبق ، فان إعادة النظر في صلاحيات الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، بغية جعلها منسجمة مع هذه المرحلة من أعمالنا ، تفرض نفسها كمهمة لها الأولوية في بداية الجزء الثاني من دورة اللجنة لهذا العام •

ونود أيضا الاشارة الى مسألة التحقق التي كانت موضوع كلمات عديدة • ان الوفد الروماني يؤيد انشاء نظام فعال للتحقق من الامتثال لاحكام اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية • كما اننا نرى ان الآلية التي سيتفق عليها ، مهما كانت كاملة ، لن تضمن بطريقة مطلقة احترام جميع أحكام الاتفاقية وهذا هو السبب الذي جعل الوفد الروماني يرى من صالح الدول كافة استكمال ما جاء بالاتفاقية من أحكام ملموسة تتعلق بالتحقق ، وذلك بأقرار مجموعة من تدابير تنمية الثقة بين جميع الاطراف في مجال انطباق هذا الصك الدولي • ونعني هنا الاحكام الرامية الى تنمية التعاون فيما يتعلق بأجهزة الوقاية والمواد المضادة • ونظم الانذار ومنع انتشار الاصابة • وانطلاقا من هذا التصور ، يجب علينا أيضا دراسة اقتراح السويد بشأن نطاق الحظر، واقتراح البرازيل بشأن عنوان الاتفاقية ذاتها •

وكما تعرفون ، عبر الوفد الروماني عن تأييده لفكرة شروع اللجنة في دراسة التدابير السلي من شأنها وقف استخدام الاكتشافات العلمية والتقنية في إنتاج أسلحة التدمير الشامل • ويرى وفدنا ان اتخاذ مقرر بانشاء فريق من الخبراء العلميين مخصص لدراسة الآثار التقنية في هذا المجال سوف يمثل اجراء عمليا ملحوظا من جانب لجنة نزع السلاح •

ان النشاط الذي شرعت اللجنة في مزاولته بشأن حظر أسلحة التدمير الشامل الجديدة والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة يجب ان يستكمل بمقرر تتخذه جميع الدول الحائزة لامكانات البحوث والتنمية العسكرية باتخاذ التدابير اللازمة على الصعيد الوطني لمنع استخدام اكتشافات العلم والتقنية في الميدان العسكري •

أما بالنسبة لابرام اتفاقية حظر الاسلحة الاشعاعية ، فيود الوفد الروماني استرعا الانتباه الى الطريقة البناءة التي تتقدم بها المفاوضات والى ضرورة اتخاذ اجراء من أجل وضع نص لاتفاق دولي بشأنها • ونرى انه ينبغي لنا في المرحلة الحالية حل ثلاثة مشاكل أساسية يرتتهن بها نجاح الاتفاقية ، ألا وهي تعريف الاسلحة الاشعاعية ، والتطبيقات السلمية للطاقة النووية ، وعلاقة الاتفاقية بعملية نزع السلاح النووي • كما نود أن نشدد على الأهمية التي تعلقها بعض الدول ، بما فيها رومانيا ، على ايجاد حل من شأنه حماية المحطات النووية اذا نشبت نزاعات مسلحة ، وهذا ما اقترحه وفد السويد •

وقبل ان اختتم كلمتي أود أن أقول أننا سمعنا كثيرا أن اسلحة التدمير الشامل عموما والاسلحة النووية في المقام الأول لا تنتج الا لردع الاعتداءات • فاذا كان هذا هو الهدف الحقيقي لاحتياز أسلحة التدمير الشامل أفلا يكون أكثر بساطة واقتصادا ، بل وأمنا ، اتخاذ اجراءات لبلوغ ذلك الهدف عن طريق التفاوض على نزع السلاح بدلا من مواصلة التعجيل المستمر لسباق التسلح بحجة كفايته على الردع في حين انه يحمل بذورا الاخلال بالتوازن القائم ؟

ان الاسلحة الجديدة ليست مجرد ممارسة للعلوم المستقبلية كما أن الاخفاق في وضوح ضوابط للأسلحة القائمة ، وتحسينها نوعيا على أساس الاكتشافات العلمية والتقنية ، يجعل من تلك الاسلحة يوما بعد يوم حقيقة عملية • وسيؤدي اتساع مجال أسلحة التدمير الشامل من حيث النوعية الى تحسين الأسلحة الموجودة حاليا وكذلك الى اكتشافات علمية ذات انعكاسات عسكرية •

ولذلك يرى الوفد الروماني أنه ينبغي للجنة أن تولى أقصى أولوية لحظر أسلحة التدمير الشامل الموجودة فعلا في ترسانات الدول ، وأن تضع نصب أعينها موضوع الأنواع الجديدة من أسلحة التدمير الشامل والمنظومات الجديدة من تلك الأسلحة •

لقد أعرب رئيس جمهورية رومانيا الاشتراكية نيكولاى تشاوشسكو منذ بضعة أيام عن أمله في أن " تفهم جميع الدول ضرورة الشروع في وقف سباق التسلح ، والتسلح النووي في المقام الاول ، فتنتهج في هذا الصدد سياسة اتصالات ومفاوضات تؤدي الى تزايد الثقة المتبادلة وتسهيل البحث عن أفضل الحلول في سبيل تحقيق الانفراج ونزع السلاح وتوطيد التعاون والسلم الدولين " • ونحن نرى ان هذه الطريقة هي الوحيدة التي يجب ان نسلوها ولا سيما في اللحظات العصيبة والمعقدة التي طرأت على الحياة الدولية •

الرئيس : أشكر ممثل رومانيا الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الى الرئاسة •

السيد دي سوزا اى سيلفا (البرازيل) : اسمحوا لي أن أعبر عن أفضل أمانى لكم بالنجاح في منصبكم كرئيس للجنة نزع السلاح ، وأتعهد بتعاون وفدى معكم في أدائهم لفهامكم • واسمحوا لي قبل أن أبدأ القسم الأساسي من بياني اليوم ، الذى سأخصه للأسلحة الاشعاعية ، أن أتناول بايجاز نقطة أثارها وفدكم في جلستنا العامة بتاريخ ٢٦ آذار / مارس بشأن الأسلحة الكيميائية ، فقد أشرت في هذه المناسبة ، وأنتم تتحدثون لرئيس لوفد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، الى الخبرة التي اكتسبتها حكومتكم في ميدان تدمير العوامل السامة التي بقيت منذ الحرب العالمية الأولى والثانية ، كما تعرض وفد جمهورية ألمانيا الاتحادية لهذه المسألة داخل الفريق العامل المخصص المعنى بالأسلحة الكيميائية • وكما يعرف أعضاء هذه اللجنة فان وفدنا وعدة وفود أخرى تعلق أقصى أهمية على تدمير المخزونات القائمة من الأسلحة الكيميائية وعلى تفكيك مرافق انتاجها ، وذلك فيما يتعلق بالمفاوضات الجارية حاليا داخل الفريق العامل الذى يرأسه السفير ليد غارد • وان وفدى ليكون شاكرا للغاية لو وجد وفدكم أن من الممكن تزويد اللجنة بمعلومات اضافية عن العمل الذى تم في بلادكم في هذا المضمار ، مع التأكيد بوجه خاص على جوانب التكلفة وحماية البيئة التي ذكرتموها في بيانكم • ونحن نؤمن بأن مثل هذه البيانات ستساعد كثيرا من الوفود على التوصل الى فهم أفضل للجوانب التقنية للمسائل المتارة ، ولا سيما فيما يتعلق بالفترة الزمنية اللازمة للوفاء بالالتزام الذى تتضمنه اتفاقية الأسلحة الكيميائية بتدمير ترسانات الأسلحة الكيميائية القائمة •

واسمحوا لي أن أنتقل الآن الى الموضوع الرئيسي لبياني اليوم • ان لجنتنا تدرس فى الاسبوع الحالي وفقا لبرنامج عملنا البند الخاص من جدول أعمالنا وهو الأسلحة الاشعاعية ، وقد أتاحت لي من قبل - في بياني في ١٢ شباط / فبراير الماضي - الفرصة لأن أعرض على اللجنة موقف حكومتي العام من هذه المسألة • وتعتقد البرازيل أنه ينبغي للجنة نزع السلاح أن تركز جهودها

على المسائل التي أعطتها الجمعية العامة أولوية عالية بدلا من أن تخصص الوقت القليل المتاح لتدابير هي — في أفضل الأحوال — جانبية بالنسبة لمسألة نزع السلاح الرئيسية • وحتى الآن عجزت اللجنة عن الاتفاق حتى على الجوانب التنظيمية للمفاوضات الموضوعية لنزع السلاح أو حظر التجارب الشامل التي اعترف الجميع بطابعها الملح في الوثيقة الختامية وفي عدد لا يحصى من قرارات الأمم المتحدة • وليس من الصعب أن نتصور فرع أعضاء الأمم المتحدة إذا لم تستطع لجنة نزع السلاح أن تذهب إلى أبعد من أن تعرض على المجتمع الدولي في الجمعية العامة القادمة مشروع نص عن أسلحة ليست موجودة ، بل يرى بعض الخبراء أنه ليس ثمة فرصة لوجودها ، في ذات الوقت الذي نذكر فيه أن تقديما لم يحدث بالنسبة للتدابير التي اعتبرها المحفل الأعلى في مناسبات كثيرة تدابير ملححة وحيوية • وبأمل وفدنا باخلاص أن يصاحب الرغبة الحارة التي أبدتها بعض الدوائر في سرعة وضع نص عن الأسلحة الإشعاعية استعداد مماثل للتوصل إلى ترتيب عملي يمكن للجنة كذلك من تناول المسائل الملحة التي أعطيت أعلى أولوية •

وبالرغم من هذا ، فإننا نعتقد أن اتفاقية بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية يمكن أن تكون مفيدة في اتجاهين • فأولا ينبغي أن تحوى نصوصا صريحة توضح التزام الأطراف بتدابير ملموسة لنزع السلاح النووي ، وثانيا ينبغي النظر إليها كأداة فعالة لتعزيز التعاون الدولي في الاستخدام السلمي للمواد المشعة لأغراض سلمية •

ومن بين المعاصم الرئيسية التي أولاها الفريق العامل المخصص اهتمامه وضع تعريف مقبول لنوع الأسلحة التي ستكون موضوعا للحظر • ويهدف وفدنا الاقتراحات التي قدمت في اللجنة وفي الفريق العامل ومفادها أن من الأصوب تحديد الأسلحة الإشعاعية بخصائصها بدلا من استبعاد الأسلحة النووية صراحة من منطوق الاتفاقية • فليس ثمة ما يدعو إلى إقرار تعريف ينتهي إلى إضفاء مشروعية على الأسلحة النووية لكي نعود فنجد المادة التالية تنكر هذه الحقيقة حين تقر أن شيئا في الاتفاقية ينبغي ألا يفسر باعتباره إضفاء للشرعية على الأسلحة النووية • فمثل هذا الإنكار ، في الواقع ، إنما يهدف افتراض أن الأسلحة النووية الموجودة بالفعل تعتبر خيارا صحيحا في حين تحظر الأسلحة الإشعاعية غير الموجودة • ومن هنا لا يقبل وفدنا لهذه الأسباب شرط الاستبعاد بالصورة التي وصفتها •

وكما سبق أن أوضحنا فإن الاتفاقية المقترحة بشأن حظر الأسلحة الإشعاعية تتيح للمجتمع الدولي فرصة التعبير الرسمي — في وثيقة ملزمة دوليا — عن الالتزام بنزع السلاح النووي • ومن هنا فإننا نعتقد أن الاتفاقية ينبغي أن تحوى نصا صريحا بهذا الشأن وليس مجرد إشارة غامضة في الديباجة إلى نزع السلاح النووي • ومثل هذا النص سيمثل خطوة هامة إلى الأمام في تاريخ الاتفاقيات الدولية في ميدان نزع السلاح •

وفي عام ١٩٦٨ دعيت اللجنة السابقة على لجنتنا هذه لإقرار معاهدة دولية تحوى في مادتها السادسة أحكاما صريحة تتعلق بنزع السلاح • غير أنه يبدو وأن الأطراف التي أعطتها هذه المعاهدة وضعا خاصا قد فسرت هذه الأحكام على النقيض تماما • وقد كشف المؤتمر الاستعراضي الثاني لأطراف هذه المعاهدة ، الذي عقد في العام الماضي ، القلق المتزايد لدى أغلب أطرافها الذين التزموا بدقة بالالتزامات الواردة فيها وما زالوا ينتظرون فهما أفضل من جانب هذه الدول نفسها للالتزامات التي تجسدتها المادة السادسة • ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى تعزيز التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بنزع السلاح النووي على المستوى القانوني • وتتيح

الاتفاقية المقترحة لحظر الأسلحة الاشعاعية للجنة نزع السلاح ، وللمجتمع الدولي في مجموعته ،
فرصة جديدة لبلوغ هذا الغرض •

كما تمثل مسألة الاستخدامات السلمية للمواد الاشعاعية ومصادر الاشعاع أهمية كبرى للوفد
البرازيلي • ونحن على ثقة كاملة من أن الاتفاقية المقترحة ستخدم غرضاً مفيداً للغاية إذا ما هي
عززت وشجعت التعاون الدولي في هذا الميدان • ففي الوقت الذي تمنح فيه الاتفاقية امكانية
استخدام المواد الاشعاعية في الحرب - ولو في المستقبل البعيد - على أيدي أولئك الذين يمتلكون
الوسائل التكنولوجية لتحقيق مثل هذه الامكانية فانها ستلعب دوراً بناءً تافاً إذا هي سهلت
وعززت الاستخدامات السلمية لهذه المواد في الوقت الحاضر • وقد أعلن وفدنا رأيه من قبل في هذا
الموضوع داخل الفريق العامل وليست بي حاجة لأن أكرره هنا بالتفصيل • ويكفي أن نقول أننا
نفضل صياغة ايجابية للمادة المقابلة من الوثيقة بدلاً من أن نقرر على نحو سلسلي فحسب أن أحكام
الاتفاقية لن تعيق أو تسبب استخدام المواد المشعة للأغراض السلمية ، كما ينبغي الإشارة الى ضرورة
تعزيز التعاون الدولي ، بما في ذلك التعاون في ميدان نقل التكنولوجيا • وقد قدم وفد رومانيا
في العام الماضي بعض الاقتراحات الهامة في هذا الصدد ، كما أدخل في العام الحالي تعديلاً
بناءً على المادة الخامسة من مشروع الاتفاقية ، كذلك فإن الاقتراح الذي قدمه وفد جمهورية ألمانيا
الاتحادية في العام الماضي ، والوارد في ورقة العمل CD/RW/WP.4 ، هو في رأينا اقتراح ايجابي
بدوره • كما أننا نؤمن بأن لكل أمة حقاً غير قابل للتصرف فيه في تنفيذ برامج وطنية للاستخدام
السلمي للطاقة النووية بكل أشكالها • ومن هنا ينبغي ألا يقتصر اعتراف أطراف الوثيقة المحتملة
بهذا الحق على الاطراف وحدهم ، فنحن نتناول هنا مبدءاً عاماً ينبغي أن يقرر بطريقة عامة لا تنطوي
على تمييز •

وقد ينشأ التمييز كذلك عن صياغات تجنح الى اضافة وضع ذي امتياز على بعض أطراف
الاتفاقية المقترحة ، كما لو استخدمت اجراءات الشكوى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، فنحن
لا نستطيع أن نرى ميزة اجراء يمكن أن تسد الطريق أمامه حفنة من الدول بينها تلك الدول التي
تمتلك الوسائل التكنولوجية للتفكير في انتاج الأسلحة الاشعاعية ولن يستطيع وفدنا الموافقة على آلية
لا يداع الشكاوى لا تأخذ في اعتبارها مبدءاً المساواة في السيادة بين الدول • ولا يمكن أن تحسوى
الاجراءات التي تستهدف حل المشاكل التي تثار عند تطبيق أحكام الاتفاقيات الدولية أي عناصر
تمييز فيما بين الدول الأطراف •

تلك هي الأفكار الرئيسية للوفد البرازيلي بشأن مسألة اتفاقية تكفل عدم اضافة الأسلحة
الاشعاعية الى ترسانات الدول في المستقبل • وينبغي بالطبع ألا تحول الأولوية المنخفضة لهذه
المسألة ، بالمقارنة بالحاجة الملحة الى التدابير الأخرى الواردة في جدول أعمال اللجنة ، دون أن
تسير اللجنة في جهودها للتفاوض حول اتفاقية ، ووفدنا على استعداد لمواصلة اسهامه في هذه
المناقشة • وطبقاً لولاية الفريق العامل المخصص فإن اكمال دراسة العناصر الرئيسية للمعاهدة
المقبلة سيوفر مواداً موضوعية للمعاهدة المقبلة في المرحلة التالية من مهمتنا •

الرئيس : أشكر ممثل البرازيل الموقر على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها

للرئاسة •

السيد داروسمان (اندونيسيا) : اسمحوا لي ياسيدى الرئيس وأنا أتحدث للمرة
الأولى في اجتماع ترأسونه أن أعبر عن مدى سرورى برؤيتكم في مقعد الرئاسة ، فالاسهامات الكثيرة

المفيدة التي قمتم بها للجنة في الماضي تجعلكم صالحين للغاية لهذه المهمة الشاقة ، ونحن على ثقة من أن دورة الربيع الحالية للجنة ستنتهي بتوجيهكم الحكيم الي نتائج ايجابية • ويتعهد وفدنا من جانبه بالتعاون الكامل معكم في أداء واجباتكم • كما أود أن أعبر عن تقدير وفدنا للسفير هيردر للمراحل البناءة التي حققها عمل اللجنة تحت رئاسته في الشهر الماضي •

وسيعرض الوفد الاند ونيسي في مناسبة أخرى موقفه من بعض جوانب البند ٥ من جدول الأعمال المعروض الآن على اللجنة •

أما اليوم فأود أن أقول بضح كلمات عن بعض الجوانب المتعلقة بالبند ٣ من جدول أعمالنا أي الترتيبات الدولية الفعالة لضمان جعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية آمنة من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها •

وحيث ناقشت اللجنة الأولى للجمعية العامة مسألة ضمانات الأمن في عام ١٩٧٨ ، ذكر الوفد الاند ونيسي في بيانه في ١ تشرين الثاني / نوفمبر أن " الضمان الأكثر فعالية هو بالطبع وقف كل أشكال التجارب النووية في كل البيئات ، وحظر صناعة أسلحة نووية اضافية ، على أن يعقب ذلك تدمير المخزونات القائمة " • وما زال وفدنا مقتنعا بهذا الرأي ، غير أنه مادنا جميعا ندرك أن مثل هذا الضمان المطلق لا يكاد يمكن تحقيقه في المستقبل المرئي فان وفدنا يرى أن من الضروري للمجتمع الدولي أن يستحدث في هذه المرحلة على الأقل تدابير تمنح الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضد استخدام مثل هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها من أي ناحية •

وما زالت لجنة نزع السلاح التي عهدت اليها مهمة التفاوض بغية التوصل الى اتفاق وعقد ترتيبات دولية فعالة بشأن ضمانات الأمن ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تواجه بعض المصاعب • الا أن وفدنا متفائل بشأن التغلب على هذه المصاعب •

وقد أشيرت خلال المناقشات داخل الفريق العامل المخصص مسائل يود وفدنا أن يعلق عليها بايجاز •

فأولا فيما يتعلق باقتراح اصدار الدول النووية اعلانات متطابقة في مضمونها أوضح وفدنا ارتياحه للاعلانات الانفرادية بعدم استعمال الدول الحائزة للأسلحة النووية هذه الأسلحة ضد الدول غير الحائزة لها • الا أننا نشعر أنه لا بد لكيما تصبح هذه الاعلانات فعالة أن تدرج في وثيقة دولية ملزمة ، ومن هنا يسرنا أن نلاحظ أن اللجنة قد اعترفت بهذا الضرورة من حيث المبدأ • وكما أوضح وفد باكستان فان الادلاء بهذا الاعلان امتياز للدول المفردة الحائزة للأسلحة النووية ذاتها • غير أنه سيكون من الصعب على وفدنا أن يقبل هذه الفكرة كشرط مسبق لمفاوضات اللاحقة ، فينبغي ألا يعننا عدم وجود هذه الاعلانات ، المتطابقة في مضمونها ، من الشرع في المفاوضات بشأن اتفاقية دولية في هذا الصدد •

وثانيا فيما يتعلق بعدم وضع الأسلحة النووية في أراضي الدول التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة في الوقت الحالي فان الوفد الاند ونيسي يرى أن هذه المسألة ينبغي أن تكون جزءا من الالتزام الذي ستتعهده به الدول الحائزة للأسلحة النووية • ومن المناسب أن نلاحظ في هذا الصدد أن التزام الدول غير الحائزة للأسلحة النووية الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي تنتمي اليها اند ونيسيا واضح للغاية ، فعدم وضع أسلحة نووية في أراضي هذه الدول يمثل تدبيرا آخر لمنع انتشار الأسلحة النووية ، ويشعر وفدنا بأنه نظرا للموضع الجيوفيزيائي الخاص للبلد

مثل اندونيسيا لا بد من توسيع مفهوم عدم وضع الأسلحة النووية بحيث يشمل كذلك نقلها عبر الأراضى والبحار التي تدخل في نطاق سيادة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لا توجد بها مثل هذه الأسلحة حالياً ، فدون مثل هذا المفهوم الموسع لن يوفر أى اتفاق دولي محتمل يتفق عليه ضمانات أمن كافية لدولة تتألف من أرخبيل كاندونيسيا التي تضم آلاف الجزر تحيط بها المياه وعدد لا يحصى من المضائق والممرات البحرية . وفضلاً عن ذلك فإن موقع اندونيسيا الاستراتيجي بين محيطين يجعلها عرضة للخطر ، ومن هنا يعتبر وفدنا من غير المرغوب فيه نقل الأسلحة النووية أو توزيعها في مياهها . وإذا حدثت مواجهة عسكرية بين الدول الكبرى فقد يصبح نقل مثل هذه الأسلحة عبر المياه الاندونيسية ضرورياً من وجهة نظر الأطراف المتحاربة ، وهذا بدوره يمكن أن يدفع المتحاربين الى مهاجمة الأساطيل المعادية التي تحملها ، وفي هذه الحالة لا تستطيع اندونيسيا ، وهي ليست طرفاً مع أى من المتحاربين ، الإفلات من الآثار الضارة للأسلحة النووية التي تتلف أو تدمر نتيجة لذلك . وواضح مما سبق أنه لا بد استناداً الى هذه الاعتبارات من استكشاف طرق ووسائل تؤدي الى أن يغطي الاتفاق المحتمل كل جوانب المصالح الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وثالثاً ، بالنسبة للحق الأصيل في الدفاع عن النفس ، فإننا جميعاً نذكر أن ضمانات الأمن عديمة الجدوى إذا استخدمت الأسلحة النووية كوسيلة لتسوية النزاعات السياسية والعسكرية . وفي هذا الصدد يود وفدنا أن يشارك الآراء التي عبرت عنها بغض الوفود الأخرى ومؤداها أنه لا بد عند ممارسة حق الدفاع عن النفس من أن يؤخذ المجتمع الدولي في الاعتبار أى لا بد من انقاذ البشرية من الهلاك التام .

ورابعاً ، فيما يتعلق بالاقترح الباكستاني الوارد في الوثيقة CD/161 يود وفدنا أن يعبر عن تقديره لممثل باكستان الموقر على جهودهم التي لا تكل للتوصل الى اقتراحات بديلة بغية الوصول الى اتفاق مشترك . وبعد أن قام وفدنا بدراسة الاقتراح بعناية فإنه يشعر بأنه قد يكون من الأفضل اتخاذ البديل بآلية نقطة بدء . ويريد هذا البديل في المرحلة الثانية من ورقة العمل التي تقدم بها رئيس الفريق العامل المخصص والمتضمن في الوثيقة CD/SA/WP.5 . وبالرغم من أن هذا البديل قد لا يكون هو الطريق الوحيد لتسهيل عملنا فإن رأى وفدنا المدروس هو أن على الفريق العامل المخصص أن يبدأ جهودهم التالية من البديل الأقل اثارة للجدال . ويتسم وفدنا بالمرونة بالنسبة للنهج الذي سيتبع فيما بعد .

السيد ليد غارد (السويد) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أنقل اليكم تهنيننا بتوليكم الرئاسة خلال الشهر الجاري . ومن نافلة القول أننا واثقون من أن اللجنة ستلقى نجاحاً في ظل قيادةكم المحنكة . كذلك فإن الوفد السويدي سيواصل بذل كل الجهود بغية الاسهام في تحقيق هذه الغاية . كما أود أيضاً أن أوجه الكلمة الي سلفكم الموقر ، السفير هيردر ، وأن أكرر الاعراب عن مدى تقديرنا للطريقة البارعة والنزيهة التي أنجزتها مهمته في شهر آذار/ مارس .

ان الأسلحة الاشعاعية مدرجة في برنامج عملنا لهذا الأسبوع ، وسوف أركز على هذا البند في بياني لهذا اليوم . ولكن ، أود أولاً أن أعرب عن بالغ تقديري للطريقة التي يدير بها السفير كوميفتش أعمال الفريق العامل المعني بالأسلحة الاشعاعية . فقد أظهر إخلاصه التام لمهمته التي يقوم بأدائها بأعظم قدر من البراعة والنشاط . وسوف نواصل تأييدنا التام له الى أن ينتهي العمل آمليين أن يتم ذلك في نهاية الدورة الحالية .

على أننا نلاحظ خطرا في الحجة التي ساقتها بعض الوفود ، وهي أن لجنة نزع السلاح يجب أن تثبت قدرتها على التوصل عن طريق التفاوض الى اتفاقات بشأن نزع السلاح وذلك من خلال المصادقة بسرعة على المشروع المتعلق بعناصر اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية هو المشروع الذى قدم الى اللجنة • ونحن نسلم بأن اثبات لجنة نزع السلاح لكفائتها في عملية التفاوض يخدم مصلحتنا كما يخدم المصلحة العامة • وقد يعني هذا ضمنا مزيدا من تكثيف أعمالنا • كذلك ، فإنه قد يعني ضمنا القاء نظرة أكثر تفحفا على أولوياتنا • وفي هذا السياق بالذات أود أن أعرب عن بالغ قلقنا •

نحن لا نعتقد أننا سنستجيب قريبا لآمال دول العالم التي تترقب بشغف تدابير نزع السلاح اذا كان ما نقدمه اليها بعد سنوات من النتائج المقفورة لا يعد وأن يكون تدابير ذات أهمية محدودة للغاية ، بل قد يقول البعض انها ليست تدابير حقيقية لنزع السلاح مطلقا ، وانما هي خد صوري من الأسلحة • وينبغي للجنة نزع السلاح أن تصطنع شديد الحذر كي تتفادى مثل هذا النقد • ويجب علينا أن نمتنع عن تقديم اتفاقات بشأن نزع السلاح الى الأمم المتحدة ليس بوسعنا أن نقرر بصراحة أنها تحظى بأية أهمية •

وفي ضوء ذلك قمنا بتمحيص مشروع عناصر اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية • ونعتقد أننا نواجه هنا بعض قرارات هامة وصعبة للغاية ، وأنا أسلم بأن هذه القرارات قد تؤلم بصفة خاصة الوفدين اللذين قدما مشروع العناصر الى اللجنة •

وكما ذكرت في البيان الذى أدليت به أمام هذه اللجنة بتاريخ ٢٦ شباط / فبراير من العام الماضي ، مستشهدا بورقة العمل (CCD/291) التي قدمتها هولندا في عام ١٩٧٠ ، فإنه " بالاستناد الى المعلومات المتوفرة ، فإن احتمالات نشوب حرب اشعاعية هي احتمالات قائمة من الناحية النظرية ، الا أنه لا يبدو أنها تتسم بكثير من الأهمية العملية أو حتى بأية أهمية عملية " •

ويتضح من الدراسات التي اضطلعت بها المعاهد العلمية والتقنية المختصة في السويد منذ أوائل الخمسينات ، والتي يتم النظر فيها الآن بدقة مرة أخرى ، أن استحداث أسلحة اشعاعية محددة ، كما يعرفها واضعو تلك الدراسات ، هو امكانية بعيدة جدا ، اذ يصعب أن تصبح هذه أسلحة عملية من أسلحة التدمير الشامل أو أن تستعمل استعمالا فعالا في ساحة القتال • وسوف يكون من المتعذر تقريبا صنع أو استعمال أو نقل سلاح من الأسلحة الاشعاعية له من القوة ما يكفي لمنع وصول العدو الى مناطق هامة من الأرض • •

وسوف يحتاج إنتاج الكميات اللازمة من المواد المشعة الى مفاعلات ضخمة لتوليد الطاقة النووية أو الى مفاعلات ضخمة للإنتاج الخاص • فمثلا اذا تم اغلاق محطة عادية لتوليد الطاقة الكهربائية يبلغ إنتاجها ١٠٠٠ ميغاواط عند مستوى التشبع بالنسبة لأكثر فضلاتها نشاطا ، واذا تم بعد ذلك تفكيك جميع عناصر الوقود فيها وسحقها بعد فترة تبريد تستغرق شهرا واحدا ، واذا تم أخيرا نشر المادة الناتجة بحيث تحدث جرعة يبلغ معدلها ١٠٠٠ راد في الساعة ، أى ما يكفي لمنع الوصول الى المنطقة الملوثة ، تكون المساحة المغطاة أربعة كيلومترات مربعة • وينبغي التنويه بأن وزن مخزون الوقود لمثل هذا المفاعل يبلغ نحو ١٥٠ طنا ، وأن نشاطه الاشعاعي الهائل يبلغ نحو ١٠٠٠ ميغاكورى • وسوف تصل الوقاية اللازمة لحماية الأفراد من كمية الاشعاع هذه الى العديد من مئات آلاف الأطنان من المواد •

وواضح أن مثل هذه الكمية الضخمة من المواد الخطيرة الفتاكة لا يمكن معالجتها ونشرها دون أن تهلك أفراد الطرف الذى يستعملها قبل أن يكون لها أثر على العدو وبوقت طويل •

وقد طلبنا من واضعي الدراسة بشكل متكرر أن يقيموا الدليل على السبب الذي يدفعهم الى الاعتقاد بإمكانية استعمال الأسلحة الاشعاعية في الحرب، ولكننا لم نتلق أى رد محدد • ولم يبذل مجهود لا عطاءً بيانات تقنية تأييدا لتصوير الأسلحة الاشعاعية شيئا حقيقيا وخطيرا الا مرة واحدة فقط • وقد ذكر الوفد الذي قام بذلك المجهود أن ظنا واحدا من السكان يوم النظائرى ٤٦ يمكن، اذا تم نشره، ان يحول بصورة فعالة دون الوصول الى مساحة تقرب من ١٠٠٠ كيلو متر مربع • وهذا صحيح •

ولكنه صحيح أيضا أن معالجة مثل هذه الكمية من تلك النوية (٣٤ ٠٠٠ ميغاكورى) ستكون أمرا أكثر تعذرا من معالجة فضلات وقود المفاعلات التي جئت على ذكرها منذ لحظات • وعلاوة على ذلك، فان انتاج تلك الكمية سيتطلب استعمال جميع المفاعلات المركبة حاليا في العالم • وينطبق نفس التحليل على غيرها من النوويات التي يحتمل أن تكون ذات أهمية في الأسلحة الاشعاعية • وهذه الأسلحة، كما عرفها صاحب مشروع العناصر، يتعذر في الواقع تحقيقها من الناحية المادية • ولا تبد والوسائل الجديدة للحماية عند المناولة، التي يمكن أن تجعل هذه الأسلحة أكثر واقعية في المستقبل، أمرا ممكنا • وهناك طريقة واضحة لتغطية المناطق بكميات من المواد المشعة ومرونة تكفي لجعلها مفيدة لقوات الجيش عموما، وهي انتاج هذه المواد في الموقـح المستهدف بواسطة التفجير السطحي للأسلحة النووية • وقد استثنيت هذه الحالة من الحظر في مشروع الاتفاقية •

وقد قيل في العام الماضي ان تلويث مناطق شاسعة بجرعات قليلة قد يشكل، وان لم تكن له آثار جسدية مباشرة، سلاحا من أسلحة التدمير الشامل لأن ذلك يمكن أن يؤثر على عدد كبير من الناس • بيد أن تلك الآثار لا تظهر الا بعد فترة طويلة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة، ومن ثم لن يكون لها أى مدلول عسكرى •

وقد حاولت، في معرض الاعراب عن شكوكنا حول امكانية صنع الأسلحة الاشعاعية، أن أكون صريحا وواضحا أكثر من أن أكون دبلوماسيا • فليست جميع الوفود هنا تملك وسائل اجراء الدراسات من النوع الذى أشرت اليه • ونحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأن الأمانة تقتضي عرض الحقائق الكامنة وراء المشاكل التي نعالجها عرضا واضحا وصرىحا • ونعتبر أن سمعة لجنة نزع السلاح معرضة للخطر • ومن هنا، نعتقد أن من واجب أولئك الذين يقولون ان الأسلحة الاشعاعية حقيقة تنذر بالخطر أن يقيموا الدليل على حججهم بخبارات علمية وتقنية • وعلينا أن نناقش هذه المسألة الجوهرية للغاية نقاشا مفتوحا •

ولكن هناك خطرا جد حقيقي للتدمير الشامل يكمن في نشر المواد المشعة أثناء الحرب، فضلا عن التفجيرات النووية، وهو ما ينطبق على الغارات العسكرية على منشآت صناعة توليد الطاقة النووية حيث توجد كميات بالغة الضخامة من المواد المشعة • وفي هذه الحالة يتم تجنب العقبات التي تعترض سبيل استخدام الأسلحة الكيميائية، وهي مشاكل الانتاج والنقل •

وكما يتضح من الدراسات في العديد من البلدان، بما فيها بلادى، فان كوارث المفاعلات النووية التي يسببها، مثلا، هجوم عسكرى تترتب عليها عواقب مهلكة للانسان على مساحة تبلغ ١٠٠٠ كيلو متر مربع • ويتوقف ذلك، بالطبع، على الظروف الجوية السائدة اذ ذاك • وهذا يعنى أن أعدادا كبيرة من الأهالي سوف تتأثر بذلك في المناطق المكتظة بالسكان التي يوجد فيها صناعة

متطورة لتوليد الطاقة النووية • وينطبق هذا في الوقت الحاضر على البلدان الصناعية ، ولكن عددا كبيرا من البلدان النامية المكتظة بالسكان التي توجد فيها صناعة نووية ناشئة قد يتعرض في المستقبل للخطر ذاته •

ان الآثار المشعة لهجوم على مفاعل عادي لتوليد الطاقة النووية يمكن أن تحدث آثارا مباشرة تماثل سقطة مشعة من تفجير سطحي لسلاح نووي تبلغ قوته ٢٠ كيلوطنا ، في حين يمكن أن تبلغ الآثار المشعة الطويلة الأجل درجات من القوة أشد فتكا من قوة انفجار نووي • وتجدر الإشارة في هذا الصدد الى أن معدل انتاج المواد المشعة في محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية تبلغ طاقتها ١٠٠٠ ميغاواط يساوي ما تنتجه قنبلة ذرية تبلغ قوتها ٦٠ كيلوطنا يوميا من هذه المواد • ويصبح قلب مثل هذا المفاعل حقا بالغ الخطورة ، بعد مضي وقت على تشغيله ، اذا كشف عنه • وفي هذه الحالة لا تكون المادة المشعة قد " بردت " معظم اشعاعها كما هو الشأن في صنع سلاح اشعاعي •

وقد أجرينا في بلدنا دراسة مستفيضة عن أخطار الكارثة الناجمة عن المفاعلات في بارسيك الواقعة في الجزء الجنوبي من السويد • ويبلغ مجموع ما تنتجه هذه المفاعلات من طاقة كهربائية ١٦٠ ميغاواط ، واذا عطبت هذه المفاعلات ، فان مساحة المنطقة المعرضة لخطر انتشار النشاط الاشعاعي المميت ستغطي ٣٠٠٠ كيلومتر مربع حيث يسكن نحو مليون نسمة • واستنادا الى هذه الدراسة ، لن أجد صعوبة في أن أذكر أي المجموعات السكانية مستعدة للعيش في مناطق مماثلة معرضة للخطر حول مفاعلات تقح في أوروبا الوسطى والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وقد تمتد بعض هذه المناطق الى البلدان المجاورة • والحصول على البيانات أمر سهل ، اذ أن جميع المفاعلات مدرجة في قائمة أعدتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية •

والى جانب المنطقة التي يوجد فيها معدلات من الجرعات القاتلة ، فان المواد المشعة ذات الدرجات المنخفضة من التركيز تشمل مناطق واسعة تبلغ مساحتها ١٠٠٠ كيلومتر مربع • وهذه المواد لن تقتل الناس فورا ، ولكنها تقتضي اخلاء تلك المناطق لفترة طويلة •

ان مشروع العناصر يستثنى أكثر أساليب الحرب الاشعاعية فعالية ، وهو استعمال الأسلحة النووية • واذا لم يتم قبول اقتراحنا بحظر الغارات العسكرية على محطات توليد الطاقة النووية ، فانه سيتم أيضا استثناء ثاني أجناس أسلوب • ولن يتم سوى حظر الأسلوب المتعذر المتمثل في استخدام أسلحة اشعاعية خاصة •

وكان الوفد السويدي قد أفاض في عرض اقتراحه في ورقة عمل (CD/RW/WP.19) قدمت الى الفريق العامل في ١٦ آذار / مارس ١٩٨١ • ويجري الآن بحث الاقتراح داخل الفريق العامل ، ولذا فسأقتصر على نقاط ثلاث •

أولا ، لقد قيل ان الاقتراح السويدي قانون من قوانين الحرب ، وأنه بالتالي لا يدخل في اتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية • وردا على ذلك ، أود أن أقول ان المادة الثالثة من مشروع العناصر هي الأخرى قانون من قوانين الحرب حيث أنها تتضمن تعهدا صريحا بالامتناع عن أي عمل حربي محدد ، أي عن استعمال المواد المشعة عمدا عن طريق نشرها لاحداث الدمار أو الضرر أو الأذى • ويمكن أن يدخل اقتراحنا من الناحية النظرية في هذا الاطار •

وينبغي أن أضيف أن الاتفاقات الخاصة بنزع السلاح أو الحد من الأسلحة تتضمن هي الأخرى أحيانا قوانين الحرب • وفي هذه الحالة يبدو الأمر أكثر ملائمة بكثيز ، إذ أن السلاح المحدد الذي سيحظره الاتفاق هو احتمال بعيد جدا ، إن لم يكن متعذرا كلية •

ثانيا ، لقد قيل أن الاقتراح السويدي سبق أن روعي الأخذ به عام ١٩٧٧ في البروتوكولين الإضافيين (I:56 و II:15) لاتفاقيات جنيف المبرمة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩ • وهذه الأحكام هي ، كما سبق أن قلنا في ورقة عملنا ، محدودة من ناحيتين • فهي لا تشمل سوى المحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية • كما أنها لا تشمل المنشآت التي تنتج مواد اشعاعية بكميات ضخمة • وعلاوة على ذلك ، فإن هدف هذه الأحكام يقتصر على توفير الحماية للسكان المدنيين الذي يعيشون على مقربة من تلك المنشآت ، ولكنها تسمح للاعتبارات العسكرية بأن تطغى على الاعتبارات الانسانية ، وهكذا فإنها تنص على استثناءات من الأحكام الوقائية • وينبغي أن يشمل الحظر العام للحرب الاشعاعية جميع المخاطر الهامة وألا تكون فيه أية ثغرات •

ثالثا ، لقد أثرت مسألة كيفية عدم بسط الحماية على المنشآت العسكرية • وكان ما اتبعناه من نهج في ورقة عملنا يهدف الى بيان أنه لا تكاد توجد أية منشآت عسكرية في البر ذات كثافة اشعاعية عالية ، وأنه ، بالتالي ، لن يضخى بأي خيار عسكري هام اذا تم ترجيح منح ما يمكن أن يحدث من آثار الدمار الشامل • ولن تتم ، بالطبع ، حماية الأسلحة النووية ومخزونات المواد الانشطارية لمثل هذه الأسلحة ووسائل انتاجها • غير أننا لانرى صعوبة في الحد صراحة من الحماية المبسوطة على المنشآت المدنية للطاقة النووية • وكما قلت ، فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تنشر بيانات مستفيضة عن مثل هذه المنشآت • فهي اذن معروفة جيدا • ولكن يمكن ، اذا ما رثي أن ذلك ضروريا ، النص على أن الدول الاعضاء يتعين عليها ، بغية الحصول على حماية لمنشآتها المدنية التي تنتج الطاقة النووية ، أن تبلغ الجهة الوديعه بهذه المنشآت ومواقعها ، وأن تسمحها أيضا على نحو ما هو منصوص عليه في البروتوكول الاضافي لعام ١٩٧٧ الخاص بالمحطات النووية لتوليد الطاقة الكهربائية •

وفيما يتعلق بأهمية هذه الحماية من الناحية العسكرية ، فاني لا أعتقد أن هناك ضرورة للتنبؤ به بأن الهدف العسكري المتمثل في قطع التيار الكهربائي المتولد من محطات الطاقة النووية يمكن تحقيقه ، دون مجهود اضافي كبير ، بمسائل غير شن هجوم على المفاعل ذاته • كما أن الاصابة المباشرة للمفاعل هي وحدها التي تسبب انطلاق الاشعاع بالكميات الخطيرة التي أشرت اليها فيما تقدم • ويصدق نفس الشيء على غير ذلك من المنشآت النووية المراد حمايتها كمنشآت اعادة تجهيز المواد وترسبات الوقود المحرق والفضلات المشعة •

وايجازا لما قلته ، فاننا نعتقد أن الوفدين اللذين قدما البنا مشروع العناصر لاتفاقية بشأن الأسلحة الاشعاعية مدينان باعطاءنا شرحا دقيقا ومحددا لما يدعوهما الى الاعتقاد بأن هذه المسألة تستحق أن نوليها اهتمامنا الأول • فقد عرضت في شيء من التفصيل الآراء التي تدفع سلطات بلادى الى الاعتقاد بأن الأسلحة الاشعاعية ، حتى وإن لم يتم حظرها ، لن تبرز في أغلب الظن الى حيز الوجود • ولما كان من المحتمل أن يطرح هذا السؤال آخرون ، ولا سيما ممن لا ينتسبون الى هذه اللجنة ، فاني أود أن أركز ظلي بالحصول على معلومات دقيقة وواضحة عما حمل الوفدين المذكورين على الخلوين الى نتيجة مختلفة حول الامكانية التقنية للأسلحة الاشعاعية وفعاليتها •

بيد أننا نرى ما تشكله الحرب الاشعاعية من خطر شديد الوضوح يتمثل في نشر المواد المشعة عن طريق شن هجمات على منشآت توليد الطاقة النووية ذات الكثافة الاشعاعية العالية • وسوف يرحب الرأي العام بحظر فعال لمثل هذه الحرب على أنه خطوة هامة الى الأمام ، ليس فقط في البلدان الصناعية التي تملك اليوم صناعة لتوليد الطاقة النووية أو التي لها منشآت نووية على مقربة من حدودها • وسوف يحظى مثل هذا الحظر في المستقبل بأهمية عظيمة في نظر عدد كبير من البلدان في الوقت الذي يزداد فيه نمو الصناعة النووية •

الرئيس : أشكر ممثل السويد الموقر ، السفير ليد غارد ، على بيانه وكذلك على الكلمات اللطيفة التي وجهها الى الرئيس •

السيد اسراييليان (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (تحدث بالروسية، ترجمة عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، لما كنت أود أن أتحدث ، متمتعا بحقي في الرد ، فسأحتفظ بحقي في تهنئتك رسميا بتوليكم منصب رئاسة اللجنة وكذلك في تقديم الشكر لسلفكم في الجلسة القادمة •

لقد امتنع الوفد السوفياتي في البيانات التي أدلى بها أمام لجنة نزع السلاح ولا يزال يمتنع عن توريث اللجنة في مناقشة مواضيع مثيرة للجدل قد تؤدي الى مواجهة داخل اللجنة وتصرفها آخر الأمر عن مهامها • وحيث أننا مهتمون بمفاوضات عملية ، فقد كان هذا موقفنا في العام الماضي ولا يزال هذا هو موقفنا • وكما تعلمون ، تم الادلاء ببيان الوفد السوفياتي المؤرخ في ٢٦ آذار/مارس بالروح ذاتها • فقد تطرقنا في البيان المذكور لمسائل عامة مثل مبدأ عدم الانتقاص من المصالح الأمنية الوطنية للبلدان المشتركة في المفاوضات ، ولمختلف النظريات المتصلة بالأسلحة النووية ، مع الاشارة الى المصادر السوفياتية والأجنبية المتصلة بالموضوع • ونحن نعتقد أن بياننا لم يحد عن المواضيع التي يجري بحثها حاليا داخل اللجنة • وكان طبيعيا أن يلقي البيان ردود فعل عديدة • فقد سمعنا ردود فعل ايجابية ، وجائز أنه كانت هناك بعض الردود غير الايجابية • ولكن ليس لأحد أن يلومنا على تجاوز المشاكل التي تتم مناقشتها داخل اللجنة •

غير أن ممثل الولايات المتحدة سلك اليوم مسارا آخر ، وهو مسار خطير بصراحة • فقد تناول في بيانه بشكل متكرر مسائل لا صلة لها بجدول أعمال اللجنة ، مشيرا الى الأوضاع السائدة في مختلف بلدان العالم والى أنواع المعلومات الموجودة في الصحافة السوفياتية ، وفي الواقع ، التي طبيعة المجتمع السوفياتي وما الى ذلك • ومن غير المحتمل أن يتعزز التفاهم والتقدم المتبادلين لو أخذ الوفد السوفياتي هو الآخر يعدد ردائل المجتمع الأمريكي التي نشهد ها ، ولا سيما في الآونة الأخيرة • فليس لدينا نوايا كهذه ، وأود أن أهد للجنة أننا لن نقوم بمثل هذه الأعمال أبدا •

ولا نخفي أننا انتظرنا بيان وفد الولايات المتحدة باهتمام ، وأظن أن كلا منا متفق مع أن الأمر كان يعود علينا بنفخ أكبر بكثير لو أخبرنا السفير فلاوري ، مثلا ، أن الولايات المتحدة كانت مستعدة للقيام داخل لجنة نزع السلاح ، ولا سيما داخل الفريق العامل المخصص ، باجراء مفاوضات حول نزع السلاح النووي أو حول ابرام معاهدة بشأن الوقف الكامل العام لتجارب الأسلحة النووية وحول العديد من المسائل المحددة الأخرى التي هي الآن قيد البحث •

ومن نافلة القول أيضا أن ردا ايجابيا من الولايات المتحدة على العديد من الاقتراحات التي قدمها اليها القادة السوفيات والتي دعت في الحقيقة الى التفاوض بدلا من المواجهة سيدفع

الى الامام لا أعمال اللجنة فحسب ، بل أيضا التقدم المحرز في تسوية العديد من المشاكل في الحياة الدولية • ولا نزال نرى أن الحوار وحده ، لا المناقشة الاستفزازية ، هو الذي سيمكننا من احراز التقدم داخل اللجنة وانقاذ العالم من كارثة نووية • ولست أظن أن البيان الذي أدلى به السفير فلورى قد أسهم في مثل هذا الحوار ، داخل لجنة نزع السلاح على الأقل •

السيد فلورى (الولايات المتحدة الأمريكية) : السيد الرئيس ، لا أود أن أطيل المناقشة ، ولكن أود فقط أن أقول اني أسلم بكل احترام بأن البيان الذي أدلى به الوفد السوفياتي في ٢٦ آذار/ مارس قد أثار مسائل تتصل بأعمال هذه اللجنة في جلساتها غير الرسمية • لقد قدمت ما يبدو لنا وصفا موضوعيا للحالة ، وما أدخلته في المناقشة هو مواضيع تتصل بذلك المجال المحدد من مجالات اهتمامنا • ولا أريد أن أطيل المناقشة ، وإنما أريد فقط أن أتمسك بما أدليت به اليوم من بيانات •

الرئيس : سيصل الأمين العام للأمم المتحدة ، كما يعلم أعضاء اللجنة ، الى جنيف خلال الأسبوع الحالي • وقد تم وضع عدد من الترتيبات التي تتعلق بحضوره في قصر الأمم • وسوف تحجز منطقة الصالون التشيكوسلوفاكي والصالون الفرنسي ظهر يوم الخميس للأنشطة المتصلة بزيارة الأمين العام • ولذا ، هل لي أن اقترح أن تجتمع اللجنة في ذلك التاريخ في وقت مبكر ، وليكن الساعة العاشرة صباحا ، تفاديا لأي ازعاج قد يطرأ على سير أعمالنا • وإذا لم يكن هناك اعتراض ، فسأخلص من ذلك الى أن اللجنة موافقة على عقد جلستها العامة المقبلة يوم الخميس ، ٩ نيسان/ابريل الساعة العاشرة صباحا •

وقد تقرر ذلك

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥